عرب وعالم

رايس تهون من فرص إبرام اتفاق إسرائيلي فلسطيني

تل أبيب / رويترز :
قللت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أمس الخميس في مستهل زيارة للشرق الأوسط تستمر أربعة أيام من آمال توصل إسرائيل والفلسطينيين إلى اتفاق سلام العام الحالي.

وقالت رايس إن قرار إسرائيل إجراء انتخابات برلمانية في العاشر من فبراير شباط خلق "وضعا مختلفا" قد يجعل من "الصعب جدا" تحقيق هدف الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتوصل لاتفاق بحلول نهاية العام الحالي.

وقال زعماء فلسطينيون وإسرائيليون كبار في الأسابيع القليلة الماضية إن إحراز تقدم في المفاوضات لم يعد ممكنا. لكن رايس لم تعلن رسميا فشل الجهود. ومن المقرر أن يترك بوش ورايس منصبيهما في يناير كانون الثاني.

وقالت رايس للصحفيين وهي في طريقها للمنطقة لإجراء محادثات مع الجانبين "من الواضح أن إسرائيل في خضم انتخابات وهذا يقيد قدرة أي حكومة على التوصل لقرار بشأن ما يمثل الصراع الأساسي... لإسرائيل والفلسطينيين والمستمر لأربعين عاما."

وقال مسؤولون أمريكيون إن رايس التي تشمل جولتها إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر ليست لديها نية للتقدم بأقتراحات خاصة بها للتوصل إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة.

ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني لكن حالة انعدام اليقين السياسي في إسرائيل والفوز الذي حققه باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية يوم الثلاثاء الماضي لم يبق أمام إدارة الرئيس بوش سوى فرصة محدودة لممارسة النفوذ في الأيام المتبقية لها في السلطة.

وأوضحت رايس أن هدفها هو إرساء القواعد لاستمرار المفاوضات عند مجيء الحكومة الإسرائيلية المقبلة وتولي الإدارة الأمريكية المقبلة السلطة في 20 يناير كانون الثاني.

وقالت رايس "بغض النظر عما سيحدث قبل نهاية العام الحالي لديكم أساس صلب للمضي قدما بهذا الأمر باتجاه التوصل لنتيجة. أعتقد أن ما نحتاج لفعله الآن هو الاستمرار في دفع العملية إلى الأمام والتأكد من عدم التراجع عن التقدم الذي أحرزوه."

وتعتزم رايس الاجتماع بمسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين كبار قبل التوجه لمنتجع شرم الشيخ المصري حيث ستستمع اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط والتي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا لإيجاز من الجانبين عن احدث التطورات.

وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس

زعماء مسيحيون ومسلمون يتعهدون بمكافحة الإرهاب

مدينة الفاتيكان / 14 أكتوبر / رويترز :
تعهد زعماء كاثوليك ومسلمون في اجتماعات غير مسبوقة في الفاتيكان اليوم الخميس بالعمل معا لمكافحة العنف والارهاب وخاصة عندما ترتكب هذه الاعمال باسم اللّه.

وفي نهاية اجتماعات استمرت ثلاثة ايام أصدر 58 من زعماء وعلماء الدين - 29 من كل جانب - اعلانا مشتركا من 15 نقطة تشمل نداء للدفاع عن الاقليات الدينية.

جاءت الاجتماعات بعد عامين من القاء البابا بنديكت كلمة لمح فيها الى ان الاسلام يتسم بالعنف وغير عقلاني ما أثار احتجاجات غاضبة في الشرق الاوسط. وشكل المسلمون مجموعة لدحض تلك الكلمة والسعي الى تفاهم مشترك أفضل.

وجاء في الاعلان المشترك "نعلن ان الكاثوليك والمسلمين مدعوون لان يكونوا ادوات حب وانسجام بين المؤمنين وللبشرية جمعاء وان ينبذوا أي قمع وعنف عدواني وارهاب وخاصة ما يرتكب باسم الدين وتعزيز مبدأ العدل للجميع."

كما دعا الاعلان الى احترام الاقليات الدينية مضيفا انه يجب ان "يسمح لها بأماكن عبادة خاصة بها وعدم تعريض الشخصيات المؤسسة والرموز التي تراها مقدسة لاي تهكم أو سخرية".

ويدعو الفاتيكان منذ فترة طويلة الى الحرية الدينية للاقليات المسيحية في اماكن مثل السعودية ووضع نهاية للعنف ضد المسيحيين في العراق.

والكلمات التي وردت في الاعلان بشأن تجنب التهكم والسخرية هي اشارة فيما يبدو الى احداث عام 2006 عندما نشرت صحيفة دنمركية رسوم كاريكاتورية للنبي محمد وهو ما أثار احتجاجات عنيفة في العالم الاسلامي.

وفي وقت سابق اليوم قال البابا بنديكت ان المسلمين والمسيحيين يشتركون في قيم اخلاقية ويجب ان يدافعوا عنها معا.

وقال البابا بنديكت الالماني المولد "يوجد مجال رحب وكبير يمكننا ان نتحرك فيه معا للدفاع والترويج للقيم الاخلاقية التي هي جزء من تراثنا المشترك."

وقال "وهكذا يجب ان نعمل معا لتشجيع الاحترام الحقيقي لكرامة الانسان وحقوق الانسان الاساسية..."

وشارك الفاتيكان ايضا في محادثات بين الاديان اطلقها هذا العام عاهل السعودية الملك عبد اللّه الذي سيجتمع في نيويورك الاسبوع القادم مع رؤساء دول للترويج لمبادرته.

وتعكس هذه الحوارات وحوارات اخرى مدى الحاجة الملحة الجديدة التي شعر بها الزعماء المسلمون بعد هجمات 11 سبتمبر ايلول ونظرية "صدام الحضارات" وكلمة البابا عام 2006 في ريجنزبورج التي أظهرت الفجوة المتزايدة بين اكبر ديانتين في العالم.

أوباما يرث أسوأ أزمة مالية منذ عقود ويبحث عن وزير للخزانة

شيكاجو /14 أكتوبر/ رويترز:
يرث الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما أسوأ أزمة مالية منذ عقود لدى تسلمه منصبه في يناير كانون الثاني القادم ومن المتوقع ان يعلن قريبا جدا ربما يوم الخميس مرشحه لمنصب وزير الخزانة.

ومن بين المرشحين لوزارة الخزانة تيموثي جيتنر رئيس بنك الاحتياطي الاتحادي بولاية نيويورك ولورانس سمرز وزير الخزانة السابق وبول فولكر الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي).

وبعد النصر الكاسح الذي حققه في انتخابات الثلاثاء ليصبح أول رئيس أسود للولايات المتحدة يقترب أوباما فيما يبدو من اعلان مرشحه لمنصب رئيس موظفي البيت الابيض.

ووفقا لمصادر ديمقراطية طلبت عدم الكشف عنها عرض على النائب الديمقراطي رام امانويل من ولاية ايلينوي مهمة قيادة فريق أوباما في البيت الابيض.

وعضو الكونجرس البالغ من العمر 48 عاما له روابط وثيقة مع الدائرة المقربة من أوباما (47 عاما) وهو أيضا مثل الرئيس المنتخب من شيكاجو. ومن المتوقع ان يقبل امانويل المنصب الذي يوكل اليه مسؤولية المكتب البيضاوي في البيت الابيض.

وقال احد المصادر الديمقراطية ان أوباما شكل بالفعل فريقا للمرحلة الانتقالية يعمل سريعا على تشكيل الفريق الاقتصادي للادارة الامريكية التالية وفريق الامن الداخلي.

ويرأس فريق المرحلة الانتقالية هذا كل من فاليري جاريت وهي صديقة مقربة لاوباما وبيت روز رئيس مكتبه في مجلس الشيوخ وجون بوديستا وهو رئيس سابق لموظفي مكتب الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون.

ووسط أسوأ أزمة مالية منذ الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي يريد أوباما ان يتحرك سريعا ليكون مستعدا للتعامل مع الكساد وحربي العراق وأفغانستان.

ويفرض مكتب أوباما سرية على عملية انتقال السلطة التي تحدث خلال 11 أسبوعا وحتى يوم 20 يناير كانون الثاني حين يؤدي اليمين الدستورية خلفا للرئيس الجمهوري غير المحبوب جورج بوش ليصبح بذلك الرئيس الرابع والاربعين في تاريخ الولايات المتحدة.

وسيقود من يتولى وزارة الخزانة مهمة انقاذ وول ستريت التي تتكلف 700 مليار دولار والاصلاح التنظيمي لمنع تكرار الازمة.

اما منصب وزير الخارجية فمن بين المرشحين له السناتور الديمقراطي جون كيري من ماساتشوستس والدبلوماسي السابق ريتشارد هولبروك والسناتور الجمهوري الذي سيترك مقعده في مجلس الشيوخ تشاك هيجل والسناتور الديمقراطي السابق عن جورجيا سام نان.

كما يعتبر جيمس ستاينبرج وهو مستشار سابق لكلينتون منافسا قويا على منصب مستشار الامن القومي كما يمكن ان تعين سوزان رايس وهي مساعدة سابقة لكلينتون أيضا في هذا المنصب أو في منصب كبير اخر.

واعتمد أوباما بقوة على ثلاثة خبراء في السياسة الخارجية في حملته من المرجح ان يشغلوا مناصب في البيت الابيض او وزارة الخارجية هم مارك ليبرت ودنيس مكدونو وهما مساعدان سابقان في مجلس الشيوخ وبن رودس كاتب خطب السياسة الخارجية لاوباما.

ومع استمرار حرب العراق وأفغانستان قد يفكر أوباما في الاحتفاظ بروبرت جيتس وزيرا للدفاع. وقد يفكر أيضا في ترشيح وزير البحرية السابق ريتشارد دينزيج وهو مستشار مقرب.

اوباما الرئيس الجديد لامريكا

بايدن يسعى إلى دور استشاري كنائب للرئيس

شيكاجو /14 أكتوبر/ رويترز :
يصف جو بايدن نائب الرئيس القادم باراك اوباما النائب الحالي ديك تشيني بأنه "أخطر من شغل هذا المنصب في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية بسبب سلطاته الواسعة النطاق ويقول انه يريد دورا أقل لفتا للنظر ولكنه مهم كاستشاري للرئيس.

ويقول سناتور ديلاوير الذي انتخب نائبا للرئيس بعد فوز أوباما بالانتخابات الرئاسية يوم الثلاثاء انه لا يتطلع الى حقيبة خاصة لكنه يريد أن يكون الى جانب اوباما عند اتخاذ قرارات مهمة.

وصرح بايدن عضو مجلس الشيوخ المخضرم الذي يشتهر بخبرته على صعيد السياسة الخارجية للصحفيين المسافرين معه مطلع هذا الأسبوع بأن "باراك سيكون الرجل الذي يضع السياسات ويتخذ القرار. وأنا سأقدم أفضل تقييم لدي."

وفي مناظرة مع مرشحة الجمهوري المهزوم جون مكين لمنصب نائب الرئيس حاكمة الاسكا سارة بالين في الشهر الماضي أوضح بايدن أنه لا يريد مضاهاة تشيني. وقال "نائب الرئيس تشيني هو أخطر نائب للرئيس شهدناه ربما على مر التاريخ الأمريكي." ولنائب الرئيس الامريكي مهمتان دستوريتان هما أن يحل محل الرئيس في غيابه وأن يرأس مجلس الشيوخ على ان يدلي بصوته فقط لانهاء التعادل بين الاصوات.. وتقليديا كان دور نائب الرئيس محدودا.

لكن تشيني أثبت قوته حيث بسط نفوذه على الأمن القومي والطاقة والسياسة البيئية.

وكان تشيني الذي يشتهر في دوائر واشنطن باسم دارث فيدر - وهي شخصية خيالية رئيسية في مجموعة أفلام حرب الكواكب التي أنتجتها السينما الامريكية - قوة محركة وراء حرب العراق وازالة القيود على استخدام أساليب استجواب قاسية مع المشتبه في أنهم متشددون.

ورفض تشيني بعناد الانصياع لأمر تنفيذي خاص بحماية المعلومات السرية قائلا ان مكتبه يتبع الفرع التشريعي لا الفرع التنفيذي لدوره كرئيس لمجلس الشيوخ. ويقول خبراء ومؤرخون ان بايدن لن يتمتع بنوعية النفوذ الذي يتمتع به تشيني مع بوش خاصة في مجالي الطاقة والامن القومي.

وقال بيتر بينارت من مجلس العلاقات الخارجية "لا أعتقد أن من المرجح أن يحدث هذا مجددا...تشيني كان فريدا من نوعه. انه استثنائي."

وقال ديفيد ويد المتحدث باسم بايدن ان اوباما لم يختر نائبا له "ليوكل اليه مسألة هنا او مسألة هناك" وان "جو بايدن سيكون نائبا للرئيس على الطاولة وفي المكتب البيضاوي من أجل جميع القرارات المهمة."

وكلف بوش نائبه تشيني بمهمة المرحلة الانتقالية بعد انتخابات عام 2000 التي اتسمت بالفوضى والتي حسمتها المحكمة العليا في نهاية المطاف عقب إعادة فرز للأصوات مثيرة للجدل في فلوريدا.

ويشير بول لآيت الخبير في عملية التعيينات السياسية الى أن " تشيني تمتع بنفوذ هائل لان بوش أعطاه له. كان بحاجة ماسة الى المشورة من شخص خبير بواشنطن. وتشيني استغل هذه البداية."وساعد تشيني الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الأب في وضع زملائه القدامى في مناصب عليا ومن بينهم دونالد رامسفيلد الذي تولى وزارة الدفاع للمرة الثانية.

وتمتع ال جور نائب الرئيس السابق بيل كلينتون بنفوذ لا بأس به لدى رئيسه ومارس دورا مؤثرا في دفع الادارة الى التدخل عسكريا في البوسنة على سبيل المثال.

وأشار عدة خبراء الى أن من المرجح أن يحذو بايدن حذو الديمقراطي وولتر مونديل الذي لعب دور المستشار الموثوق به حين كان نائبا للرئيس الأسبق جيمي كارتر.

لكن قد يكون هذا صعبا على بايدن الذي سقط في كثير من الزلات على مدى مشواره السياسي الطويل.

وقال لايت الاستاذ بكلية روبرت اف. واجنر للخدمة العامة بجامعة نيويورك "عليهم الحذر من ميل بايدن الى الكلام الذي يورطه في مشاكل. ليس فقط في الاجتماعات المطولة بل المؤتمرات الصحفية والتعليقات الفورية التي تصدر عنه. لن يرغب أوباما في أن يجد نفسه يفسر (تعليقات بايدن)."

ويقول بينارت ان لبايدن وأوباما مزاجين مختلفين حيث يتسم الرئيس القادم بمزيد من الهدوء والحذر بينما يتصف سناتور ديلاوير بأنه اكثر انفعالية وحماسا. وأضاف أن هذا ينبيء بديناميكية مثيرة للاهتمام في علاقتهما بالمكتب البيضاوي.

وفي خطاب النصر الذي ألقاه يوم الثلاثاء قال اوباما عن نائبه انه رجل "خاض الحملة الانتخابية بكل قلبه."

ويعتبر بايدن الذي انتخب للمرة الأولى لعضوية مجلس الشيوخ عام 1972 أكثر فائدة في التعامل مع الكونجرس اذ له صداقات قديمة ورصيد سياسي اكبر من أوباما.

لكنه سيتجنب أن ينظر اليه على أنه يتدخل في الفرع التشريعي للحكم. وقال ويد المتحدث باسم بايدن انه "قد يملك عددا أكبر من الاصدقاء بين أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين من جون مكين (الجمهوري) نفسه وهذه اضافة كبيرة لاوباما الذي عقد العزم على التخلص من حجر العثرة الحزبي الذي تجلى في الأعوام الأخيرة."

وعلى الرغم من زعم بايدن أنه لا يرغب في تولي أي حقائب فان العديد من المحللين يرجحون أن تستغل خبرته في السياسة الخارجية والقضاء.

ووجه الباحث في شؤون الرئاسة ستيفن هيس من معهد بروكينجز نصيحة لاوباما لدى قيامه بتوزيع الاختصاصات على بايدن قائلا "لا تعط مسؤوليات كبرى في مجال السياسة العامة لشخص لا تستطيع فصله."

الاحتفال بفوز اوباما بالرئاسة الامريكية

الطالباني وعبد المهدي يعربان عن خيبة أملهما من قانون الأقليات الدينية

بغداد / 14 أكتوبر / رويترز :
عبر الرئيس العراقي جلال الطالباني ونائبه عادل عبد المهدي عن خيبة أملهما من قانون الأقليات الدينية الذي أصدره البرلمان العراقي قبل أيام ووعد الطالباني بالعمل لإيجاد حلول "تضمن حقوق المسيحيين".

وقال بيان صادر عن مكتب الطالباني انه استقبل الأربعاء الماضي وفدًا دينيًا مسيحيًا عبروا فيه عن قلقهم "من التعديل الذي ادخله مجلس النواب العراقي على قانون انتخابات مجالس المحافظات ما يؤدي إلى تقليص تمثيل الأقليات في مجالس المحافظات."

وكان مجلس النواب قد أصدر يوم الاثنين الماضي ملحق قانون لقانون الانتخابات المحلية خاص بالأقليات الدينية حدد بموجبه ستة مقاعد موزعة بشكل متساو بين الأقليات الدينية على مستوى البلاد بمن في ذلك المسيحيون وهو ما أثار حفيظة عدد من النواب والسياسيين ورجال دين من المسيحيين بسبب مساواتهم وهم أصحاب أكثرية واضحة مقارنة بالأقليات الأخرى مثل الشبك واليزيديين.

ولم ينل مقترح الأمم المتحدة آنذاك التصويت الكافي والذي حدد اثني عشر مقعدا للأقليات منها سبعة مقاعد للمسيحيين وواحد للصابئة ومثله للشبك وثلاثة لليزيدين.

وقال البيان إن الطالباني كشف عن قيام مجلس الرئاسة ببحث الموضوع وانه "سيعود إلى مناقشته بعد مشاورات مع الوزراء والنواب المسيحيين لإيجاد حلول تضمن حقوق المسيحيين."

وأضاف البيان أن الطالباني أكد "أن المسيحيين مواطنون أصلاء في هذا الوطن وأنهم واحد من أصوله الأساسية."

من جهته عبر نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي عن خيبة أمله بالقانون وقال في تصريح "رغم احترامنا لقرار مجلس النواب لكنني كنت أتمنى أن ينظر للإخوة المسيحيين والمكونات الأخرى بعيدا عن الحسابات الانتخابية... وتحصينُها ضد التهديدات والتهميشات التي تتعرض لها."

وأضاف عبد المهدي "هذا الموقف فيه نظرة لمصلحة العراق وتوازناته الكلية وليس فقط حسابات رياضية قد تكون صحيحة في جزئياتها لكنها قد لا تلتقي في كلياتها مع مصلحة الوطن."

وبحسب الدستور العراقي فان القرارات التي يصدرها مجلس النواب العراقي تكون بحاجة إلى موافقة جماعية من مجلس الرئاسة الذي يتكون من الرئيس ونائبيه لتكون نافذة المفعول.

وكانت محنة مسيحيي العراق قد طفت على السطح الشهر الماضي بهجرة ما يقارب 1500 عائلة مسيحية على الأقل من مدينة الموصل بشمال البلاد حيث استهدف بعضها بالهجمات أو الترويع. وعادت بعض هذه العائلات إلى سكناها حاليا لكن المسألة أبرزت ضعف الأقليات العراقية.

وأجرت الحكومة العراقية تحقيقا موسعا بهذه الحوادث لكنها لم تعلن عن نتيجة التحقيق حتى الآن.

عواصم العالم

العراق: توجد حاجة لمزيد من المحادثات بشأن اتفاقية القوات الامريكية

بغداد / 14 أكتوبر / رويترز :
قالت الولايات المتحدة أمس الخميس انها قدمت الى العراق "نصا نهائيا" لاتفاقية تسمح للقوات الامريكية بالبقاء في البلاد بعد نهاية هذا العام لكن بغداد قالت انها لا تزال ترغب في اجراء مزيد من المحادثات.

وقالت المتحدثة باسم السفارة الامريكية سوزان زيادة اليوم "عدنا اليهم بنص نهائي. من خلال هذه الخطوة اكملنا العملية من الجانب الامريكي." واضافت "ينبغي على العراق الان ان يدفعها قدما من خلال العملية الخاصة بهم."

وتغلق تصريحاتها فيما يبدو الباب امام اجراء مزيد من المحادثات بشأن الاتفاقية التي استغرقت المفاوضات الخاصة بها نحو عام. لكن المتحدث باسم الحكومة العراقية علي الدباغ قال ان بغداد ترغب في اجراء مزيد من المناقشات.

وقال الدباغ "امريكا ارسلت ردها وتسلم الجانب العراقي الرد الامريكي .. لديهم بعض الملاحظات على بعض التعديلات التي تحتاج الان الى اجتماعات مع الامريكيين للتوصل الى تفاهم مشترك."

ومضى يقول إن الجو العام إيجابي.

وقال الدباغ ان من بين القضايا التي تحتاج الى مزيد من المناقشات مسألة الحالات التي يمكن فيها محاكمة جنود امريكيين امام محاكم عراقية. وشكت بغداد من ان الصياغة التي تسمح لها بمحاكمة جنود امريكيين على جرائم ارتكبوها اثناء وجودهم "خارج الخدمة" شديدة الغموض.

وتم تجميد الاتفاق الذي يسمح للقوات الامريكية بالبقاء ثلاث سنوات اخرى بعد ان طالبت بغداد في الشهر الماضي بادخال تغييرات.

وستحل الاتفاقية محل تفويض من مجلس الأمن الدولي ينتهي بحلول نهاية العام الجاري. ولابد من موافقة البرلمان العراقي على الاتفاقية ما يجعل الوقت المتاح لمزيد من المفاوضات محدودا.

وتقول بغداد إنها ستسعى إلى تمديد تفويض الأمم المتحدة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي لكن الجانبين يقولان انهما يفضلان أكثر التوصل الى اتفاقية ثنائية.

وتشمل تعديلات بغداد المقترحة تشديد الصياغة التي تلزم القوات الامريكية بالانسحاب بحلول نهاية عام 2011 وتوضيح الاحوال التي يمكن فيها محاكمة جنود امريكيين امام محاكم عراقية وحظر شن هجمات على دول مجاورة من العراق.

واعلنت ادارة الرئيس جورج بوش ان لواء واحدا من بين 15 لواء قتاليا في العراق سيعود الى الوطن قبل الموعد المقرر بستة اسابيع في خطوة صغيرة نحو الاسراع بسحب القوات وهي احدى الموضوعات الرئيسية التي وعد بها الرئيس المنتخب باراك اوباما.

وقبلت ادارة بوش من حيث المبدأ وضع مهلة مدتها ثلاث سنوات في الاتفاقية لسحب القوات الامريكية وتبنت موقفا يقترب من موقف اوباما الذي يخطط لسحب القوات المقاتلة بحلول منتصف عام 2010 .

ويزمع الجيش الابقاء على 14 لواء في العراق طوال عام 2009 لكن الاتفاقية تحد من دور هذه القوات.

ويقول مسؤولون عراقيون انهم واثقون من ان اوباما لن يجهض امن العراق باصدار الامر بانسحاب متسرع لكنه سيأخذ توصيات القادة والموقف على الارض في الحسبان.

البيت الابيض لا يرجح التوصل إلى اتفاق في الشرق الأوسط هذا العام

واشنطن / 14 أكتوبر / رويترز :
سلم البيت الابيض أمس الخميس لاول مرة بأن من غير المرجح ان تتوصل اسرائيل والفلسطينيون الى اتفاق للسلام بحلول نهاية العام وهو ما يقوله المحللون منذ اشهر.

وجاء الاعتراف بالرغم من ان هدف الرئيس جورج بوش المعلن بالنسبة للمنطقة ما زال هو التوصل الى اتفاق قبل ان يترك منصبه.

وكانت الادارة الامريكية حددت هذا الموعد المستهدف في مؤتمر للسلام عقد برعاية الولايات المتحدة في أنابوليس بولاية ماريلاند العام الماضي لكنه قوبل بكثير من التشكك آنذاك لأسباب من بينها ان بوش تفادى طويلا التدخل المباشر في عملية السلام في الشرق الاوسط وزاد التشكك بعد ذلك نتيجة لحالة الاضطراب السياسي الداخلي في اسرائيل.

وفي وقت سابق أمس الخميس لم تبد وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس في مستهل زيارة تستغرق اربعة ايام للشرق الاوسط أملا يذكر في امكان ان تتوصل اسرائيل والفلسطينيون الى اتفاق هذا العام.

وقالت رايس انه نتيجة لقرار اسرائيل اجراء انتخابات برلمانية في العاشر من فبراير شباط "من الصعب للغاية" التوصل الى اتفاق بحلول نهاية العام. لكنها لم تعلن ان العملية انتهت تماما بالنسبة لعام 2008.

وفي واشنطن القت المتحدثة باسم البيت الابيض دانا بيرينو ايضا بظلال كثيفة من الشك على إمكانية التوصل الى اتفاق. ويترك بوش منصبه في 20 يناير كانون الثاني وهو اليوم الذي سيؤدي فيه الديمقراطي باراك اوباما اليمين الدستورية.

وقالت بيرينو للصحفيين "نحن ندرك انه نتيجة للتغييرات السياسية التي وقعت في اسرائيل على مدى الشهرين الاخيرين وفي واقع الامر منذ بداية الصيف... اصبحت امكانية ان نستطيع التوصل الى اتفاق ابعد احتمالا."

لكنها اضافت "من المهم ان نحافظ على القوة الدافعة للمفاوضات. فخبرتنا هي اننا ارسينا على مدى العام الاخير بعض الاسس الجيدة للغاية."

الطريق الثالث لرئيس أميركا المنتخب

كتب الصحفي فريد زكريا مقالاً في مجلة (نيوزويك) حث فيه الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما على انتهاز الفرصة السانحة الآن لإظهار زعامة مثيلة لزعامة الرئيس السابق فرانكلين روزفلت، يدخل من خلالها البلاد في عهد جديد من الازدهار والقوة ويبدع فيها أيديولوجية جديدة للحكم بالغرب.

لقد فاز باراك أوباما بأكثر من نصر رئاسي، ونال فرصة إعادة ترتيب المشهد الوطني وتصميم نظرية حكم جديدة للغرب، فالديمقراطيات الغربية يتنازعها منذ نهاية الحرب الباردة اتجاهان سياسيان بارزان، الأول تزعمه كل من بيل كلينتون وتوني بلير أوائل تسعينيات القرن الماضي، وتمثل في تقدم اليسار بشكل مطرد نحو مزيد من الارتياح للسوق الحرة والقيم التقليدية بغية جذب التيار السائد للناخبين، أما الاتجاه الثاني فتمثل في التراجع الأيديولوجي لتيار المحافظين، وهم حركة تعج اليوم بالتناقضات والفساد، تجسدها إدارة جورج بوش السيئة التي تبنت مبادئ ويلسون، وقد تداخل هذان التياران خلال العام 2008.

طبعًا، لا يزال غالبية الأميركيين يعتبرون أنفسهم محافظين أكثر مما هم ليبراليين، ولا تزال هناك أميركا حمراء (جمهورية) كبيرة، غير أن ذلك هو انعكاس لثلاثة عقود من هيمنة المحافظين لا تنبئ بالمستقبل، فـ "داخل المجتمعات الديمقراطية، كل جيل هو شعب جديد" كما كتب آلكسيس دوتوكفيل.

فصعود المحافظين خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي راجع إلى عرضهم وصفات فعالة لمشاكل السبعينيات –التضخم والركود والقلاقل الاجتماعية بالداخل والتوسع السوفياتي بالخارج- وقد نجحت دعوتهم لتقليص التدخل الحكومي والترويج للقيم التقليدية والرد الحازم على موسكو، لكن منذ ذلك الحين والمحافظون يقدمون نفس الحلول لكل الأزمات المتتابعة، فلنأخذ مثلا رد جون ماكين عندما سئل عن الكيفية التي سيعالج بها انهيار وول ستريت، إذ تعهد بجعل حد للإنفاق الخاص، وهو ما لا يمت بصلة لإعادة الثقة والائتمان للأسواق.

وخلال العقدين الأخيرين حققت الولايات المتحدة رخاء اقتصاديا رائعا، طال بعضه شرائح واسعة من المجتمع، فلدينا أكبر البيوت وأضخم أجهزة التلفاز في العالم، غير أننا لم نتمكن من مواجهة سلسلة أخرى من التحديات التي لا تقل أهمية عن ذلك، كجعل الرعاية الصحية في المتناول وتوفير التعليم الجيد للفقراء والتصدي

لمشاكل الطاقة بشكل فعال، ولنكتف بذكر هذه الأمور الثلاثة، ففي كل هذه المجالات لا يمكن أن تأتي الحلول من القطاع الخاص دون غيره، بل يجب أن تشمل جهودا حكومية موسعة.

وكما هي الحال بالنسبة للأسواق الحرة، تنامى انفتاح المجتمع وتنوعه السكاني، وآل النظام التقليدي الذي كان المحافظون يدافعون عنه إلى السقوط عبر عشرات السبل، ويتجلى ذلك في عمل المرأة والطلاق والهجرة والأقليات. وبدأ الناس يعملون ويعيشون ويتزوجون ويبنون العائلات بطرق متنوعة، وبدت القوالب العتيقة للمجتمع قديمة جدا، فقد أنهت إصلاحات السوق الحرة التي أدخلتها مارغريت تاتشر شيئا فشيئا المجتمع البريطاني المعتمد على الطبقية الذي كانت الهيمنة السياسية لحزب المحافظين تستند عليه، ويحدث شيء مماثل الآن بالولايات المتحدة وسط تحول الشباب الأميركي الأحمر (الحزب الجمهوري) ببطء ولكن بثبات إلى الأزرق (الديمقراطي).

ومع ذلك، فإن هذا لا يعكس عودة إلى ليبرالية المدرسة القديمة، فالعالم قد تجاوز حقبة ستينيات القرن الماضي، وقليلون هم من يعتقدون أن على الحكومة أن تمتلك زمام قيادة الاقتصاد وأن على المخططين المركزيين تخصيص الموارد وأن الحمائية ستحمي الوظائف على المدى البعيد، انظر مثلا إلى اليسار في السلطة في بريطانيا وأستراليا فسترى سياسات مؤيدة للسوق وللتجارة الهدف منها هو تعزيز النمو. والفرق أنها تشجع كذلك جهد الحكومات في مجالات لا يكون القطاع الخاص فيها فعالا.

وتوفر الأزمة الحالية لأوباما فرصة إعادة رسم شكل الانقسام في السياسة الأميركية، فبدلا من التركيز على الانقسام المعروف بين اليمين واليسار حول حجم ودور الحكومة، عليه أن يصب جهوده في معالجة المشكلة الأكبر للأميركيين مع واشنطن: فهم يرون في حكومتهم حكومة نهب وفساد، وينظرون إلى قانون الضرائب وينتابهم القلق لكونه يقنن الفساد عبر الثغرات المالية والصفقات الخاصة، أكثر من قلقهم لكونه "ينشر الثروة" فالإصلاح الحقيقي سيعني التصدي لسياسات النهب والفساد، سواء من اليمين أو من اليسار.

ففي بداية ثلاثينيات القرن الماضي، أوحت الحقائق السياسية والاقتصادية أن أميركا كانت جاهزة لدخول عهد جديد، لكن ذلك العهد لم يكن ليصبح حقيقة ويأخذ الشكل المميز الذي أخذه لولا حنكة وطموح فرانكلين دلانو روزفلت,

وإذا كان أوباما يريد بالفعل تحديد شكل المستقبل فسيكون عليه أن يظهر زعامة مشابهة, فقد كتب مفكره المفضل رالف والدو أميرسون عام 1841 أن "حزب المحافظة وحزب التجديد.. تنازعا السيطرة على العالم منذ بدايته.. والتجديد هو الطاقة البارزة والمحافظة هي توقف مؤقت في اللحظة الأخيرة" ولتشكيل حكومة أغلبية جديدة يجب على أوباما أن يجسد مفهوم التجديد .